آفاق سوق الطاقة العالمي وتحدي الدولة النفطية دراسة حالة الجزائر.

د. زكرياء وهبي

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر ٣

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى معرفة مستقبل سوق الطاقة العالمي الذي يشهد تحولات كبرى في بنيته وهيكليته سواء في اكتشافات الجديدة أو في تحول نحو استغلال طاقات غير تقليدية والتوجه نحو توظيف الطاقات المتجددة لدواعي بيئية ولتحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى زيادة الفواعل المؤثرة في السوق منها تقنية و تكنولوجية التي أثرت في توجه العالمي الجديد، كما أن الخريطة الجيو طاقوية العالمية تشهد عدم الاستقرار الدائم سواء في المحافظة على مستويات الإنتاج أو تحقيق الأمن الطاقوي العالمي بالإضافة إلى اضطراب السوق لدواعي جيوبوليتكية أو اقتصادية، هذا ما يجعل الدول المنتجة للنفط والمعتمدة عليه بشكل كلي في الموازنة العامة للدولة (حالة الجزائر) امام تحدي استراتيجي يتطلب إعادة ترتيب أولوياتها الاستراتيجية وفق مصالحها الاقتصادية بشكل يضمن الاستمرارية والتكيف مع متطلبات السوق مع محاولة توظيف الطاقات غير المستغلة وفق منطق المحافظة على الثروات.

تكمن أهمية هذا البحث في استشراف ما ستؤوله هذه التغيرات الطاقوية على مستقبل الدولة المعتمدة على النفط ضمن سياقات عالمية غير واضحة المعالم مع افرازات وانعكاسات التي ستسفره الأزمة الوبائية العالمية –كورنا- على الاقتصاد العالمي خاصة مع الانكماش الاقتصادي في سنتين الماضيتين وظهور مؤشرات الاستقرار النسبي من الوباء الذي أدى إلى عودة الحركية الاقتصادية العالمية وارتفاع الأسعار نسبيا.

ولمعالجة هذا الموضوع سوف يتم الاعتماد على المنهج الوصفي وهذا راجع لطبيعة الدراسة، كما سوف يتم توظيف المنهج الاحصائي ومقاربات دراسات المستقبلية (نموذج سيناريوهات) لإدخال النماذج والجوانب الكمية في دراسة لنستنتج في نهاية المطاف أن هناك غموض في معرفة مستقبل سوق الطاقة في العالم (توقعات) ما يجعل الدولة النفطية دائما تكون مرهونة بأسعار لذا يتوجب تحرر من هذه التبعية المفرطة للنفط وتفكير في بدائل اقتصادية لضمان بقاء الدولة.

الكلمات المفتاحية: مستقبل الطاقة، الدولة النفطية، السوق الطاقوي.

مقدمة:

تعتبر الطاقة أحد المجالات الحيوية في الدراسة والبحث نظرا لكونها سلعة استراتيجية وذات الطلب العالمي في السوق وباعتبارها أيضا أحد المقومات الأساسية للدول من حيث البقاء واستمرارية في تفاعلات الدولية بمختلف أبعادها اقتصادية، واجتماعية وسياسية وحتى الحضارية منها لذا فجل الدول هي في حاجة لهذا المورد الهام الذي به تنبض الحياة ونجد الطاقة النفطية مادة أولوية في ضمان الإمدادات الكافية أوفي تصديرها للدول المالكة لها.

إن الدولة النفطية تسعى دائما زيادة انتاجها والمحافظة على كميات الازمة في السوق من أجل دوام مصادرها المالية وتسيير شؤونها في شتى المجالات وبالتالي فتعتبر الثروة النفطية أحد المداخل الرئيسية لموازنتها العامة وأي خلل في عمليات الإنتاج أو التوزيع يؤذي ذلك إلى اضطرابات في كيان وهياكل الدولة إلا أن تحقيق الاستقرار والثبات في المجال النفطي يتجاوز الدولة المنتجة بحذ ذاتها ويرتبط بفواعل أخرى لها تأثير كبير على سوق الطاقة في العالم ومتحكمة في دواليب المؤسسات المختصة في هذا الشأن ما يجعل الدولة – حالة الجزائر- أمام إشكالات المحافظة الديمومة والتكيف مع الوضع الطاقوي العالمي بتحولاته وعدم الثبات في سوقه كما أن معرفة التصور المستقبلي للطاقة يكتنفها الكثير من الغموض وعدم الوضوح لنظرا لطبيعة المشكلة للطاقة و تأثيرات المختلفة لفواعل متعددة، بالإضافة إلى الديناميكية الحركية للطاقة في انتاج و استهلاك و الطلب والعرض ما يجعل كل بناء مستقبلي صعب القياس عليه بالرغم من توظيف المناهج الاستشرافية والمستقبلية في الدراسة.

الإشكالية الرئيسية التالية:

- ماهي الأفق المستقبلية لسوق الطاقة العالمي، وكيف يمكن للدولة النفطية –حالة الجزائر- تجاوز التحديات والتكيف مع متغيرات الجديدة؟

ولمعالجة هذه الإشكالية تم وضع:

الفرضية الرئيسية التالية:

كلما اعتمدت الدولة بشكل رئيسي على المورد النفطي في اقتصادها تعرضت لهزات في شتى المجالات لكون هذه السلعة عرضة لتقلبات في أسعارها وفي مصدرها بالإضافة الى كثرة فواعل خارجة عن نطاق الدولة المملوكة للنفط المؤثرة في حركيته، لذا فكلما تحررت الدولة من النمط الريعي استطاعت تنويع مصادرها وتحررت من تقلبات الاقتصادية.

ولتناول هذا تم التركيز على النقاط التالية:

- مستقبل سوق الطاقة في العالم بحدود ٢٠٥٠.

- تحديات الدولة النفطية في ظل رهانات الجيوطاقوية العالمية
- الرؤية الاقتصادية الجزائرية الجديدة (الطموحات –الواقع)

٠١- مستقبل سوق الطاقة في العالم بحدود .2040

قدم لداننييل لاكال و ديغوباريلا في كتاب مشترك بعنوان " أي قوى دافعة بمستقبل الطاقة **WHAT FORCES ARE DRIVINY THE FUTURE OF ENERGY** أن هناك عشر قوى تدفع بمستقبل الطاقة و هي [١]:

٠١ الجغرافيا السياسية وهما وجهان لعملة الطاقة – الامن ٠٧ تدمير الطلب

٠٢ احتياطات الطاقة وفراغ الموارد ٠٨ إزاحة الطلب (النقل، الكهرباء

٠٣ الحفر الأفقي والتكسير ٠٩ التنظيم والتدخل الحكومي

٠٤ النطاق العريض للطاقة ١٠ العوامل المالية والنقدية الاقتصادية الكلية.

٠٥ القدرات المفرطة

٠٦ العولمة والتصنيع والتمرين

وكل من هذه القوى تأثر بشكل او آخر بمستقبل الطاقة في العالم لأن ديناميكية المورد الطاقوي واهميته كمادة أساسية في المجال الاقتصادي بصفة عامة يجعل منه كسلعة ذات الحساسية المفرطة في التعامل معها، كما ان بناء سيناريوهات مستقبلية لمعرفة ما ستؤول إليه بعض مؤشرات الطاقة يعد أمرا صعبا ومعقدا نظرا لعوامل السالفة الذكر وفي هذا الصدد يقول جون كينث غالبريت في تعليقه الشهير حول توقعات الاقتصادية أنه «يمكن اعتبار الهدف الوحيد من التوقعات الاقتصادية هي تحسين علم التنجيم ..." وهذا ما يطرح تساؤلات علمية ومنهجية حول بناء سيناريوهات مستقبلية حول معرفة ضبط اليات التحكم في السوق الطاقة في العالم، إلا أن هناك محاولات صادرة من منظمات متخصصة او شركات طاقوية عالمية أو بعض الدول النفطية تحاول استشراف ذلك مثل ما طورته شركة

[١] – مراجعة كتاب : **طاقة العالم منبسطة فرص نهاية ذروة النفط أي قوى دافعة بمستقبل الطاقة** ،الإستشراف ، المركز العربي للدراسات و الأبحاث ،قطر ،٢٠١٨،ص٣٤٩.

ايه تي كيري At Kearney الامريكية من خلال ثلاثة سيناريوهات لطاقة بحلول ٢٠٤٠ مصنفة وفق أربعة الابعاد الأساسية وهي:[٢]

١.استقرار النظام الجيو سياسي:

٢. التدفقات الاقتصادية الكلية المعاصرة

٣.الابتكار التكنولوجي

٤. البيئة التنظيمية العالمية

إضافة إلى ذلك فتشير معظم التقارير المنضوية في هذا المجال أن العامل التكنولوجي سوف يكون له دورا كبيرا في مواجهة التحديات الجديدة المتمثلة في نضوب الطاقة التقليدية وبالتالي فإن تطوير وسائل الإنتاج يؤدي إلى تنوع في مصادر الطاقة والذهاب إلى المصادر غير التقليدية – بديلة- من خلال تطوير تقنيات جديدة في مجال المعدات والأدوات التطبيقية في عمليات الحفر مثل استخراج من مصادر المياه العميقة (اكثر من ٤٠٠م) وبفضل التطور التكنولوجي في المعدات تم في عام ٢٠١٠ الوصول إلى أعماق تزيد عن ٢٥٠٠ م في كل من خليج المكسيك، حوض كامبوس، وسانتوس قبالة البرازيل وفي افريقيا (انغولا، نيجيريا)[٣].

يعد اكتساب التكنولوجية الحديثة في مجال التنقيب والبحث عن مصادر جديدة أحد التحديات الجديدة في مواكبة التطور الحاصل في المجال الطاقوي وخاصة وان النقاشات الجديدة تؤكد على استغلال الطاقات المتجددة كحتمية ضرورية في تحقيق الامن الطاقوي العالمي في ظل وجود مؤشرات حول تجاوز الطاقة الاحفورية لدواعي نضوبها و لاسباب مرتبطة بالبيئة والاستدامة الموارد الطبيعية الأخرى،لذا فقد أشارت التوقعات المستقبلية أن هناك زيادة في الطلب العالمي على الطاقات المتجددة حيث أن انتاج العالمي من الطاقة الشمسية الكهروضوئية قد بلغ ١٥ جيغاواط عام ٢٠٠٨ ليصل إلى ٤٠ جيجاواط عام ٢٠١٠ وسنة ٢٠١٧ حقق حوالي ٤٠٢ جيجاواط، بالإضافة إلى طاقة الرياح التي طورت بشكل ملحوظ خلال فترة ٢٠١٧/٢٠٠٨

---

[٢] القمة العالمية للحكومات، التحول الكبير في مجال الطاقة، عبر الرابط الالكتروني:
www.worldgovernmentsummit.org

[٣] اديب قاسم شندي، رائد ضياء عليي، **سوق الطاقة العالمية في ظل التطور التكنولوجي الواقع وآفاق المستقبل**: ص ١١٨.

اذ بلغت سنة ٢٠٠٨ حوالي ١٢١ جيجاواط لتصل سنة ٢٠١٧ على ٥٣٩ جيجاواط وخاصة التطور الحاصل في انتاج طاقة الرياح في الصين، أما طاقة الكهرومائية بلغت نحو ٨٧٤ جيجاواط سنة ٢٠٠٨ لتصل على ١١١٤ جيجاواط عام ٢٠١٧[٤] ما يدل على أن المشهد الطاقوي المستقبلي سوف يكون للطاقات المتجددة دورا كبيرا في الإنتاج والاستغلال لتكون كمصادر مكملة لطاقات الاحفورية .

وحسب توقعات شركة EXON MOBIL في تقرير لها صادر سنة ٢٠١٩ بعنوان التحدي المزدوج The Dual Challenge أشارت إلى دور المستقبلي للطاقات المتجددة والطاقة النووية في النمو بحيث تساهمان بأكثر من ٤٠% من الطاقة الإضافية وتكون الصين ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منتقلة نحو مصادر منخفضة الكربون كما سوف ينمو الغاز الطبيعي والطاقة النووية والطاقات الأخرى المتجددة إلى ربع اجمالي الطلب.[٥]

كما توقع التقرير نمو الطلب العالمي على الطاقة المرتبطة بالنقل أكثر من ٢٥ % وبالأخص النقل التجاري (الثقيل، الجوي، البحري، سكك الحديدية) نتيجة النمو في النشاط الاقتصادي، مع توقعات استخدام الكهرباء في المنازل بنحو ثلثين بحلول ٢٠٤٠ وسوف تشكل طاقة الرياح وطاقة الشمسية دورا أساسيا بفضل الدعم التكنولوجي وكذلك السياسات التي تستهدف خفض انبعاثات ثاني أكسيد كربون[٦].

أما عن الطلب العالمي للنفط في حدود ٢٠٤٥ أشار تقرير منظمة الدول المصدرة للنفط opec أن السوق سوف يتعافى تدريجيا في جميع قطاعات الاستهلاك باستثناء حركة الطيران والنقل البري في بعض المناطق مثل أوروبا وامريكا اللاتينية في عامي ٢٠٢٢،٢٠٢٣ أما عن مستوى الطلب المتوقع لعام ٢٠٤٥ فقد قدر بحوالي ١١٢,٤ مليون برميل يوميا[٧] ومن المتوقع أن يزداد الطلب العالمي على الطاقة من ٢٨٦ مليون برميل من مكافئ النفط يوميا في عام ٢٠١٨ إلى أكثر من ٣٥٧ مليون برميل من مكافئ النفط اليومي في عام ٢٠٤٠ بمعدل نمو سنويا بحوالي ١% ويكون الطلب على الطاقة من بلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي

---

[٤] – المرجع نفسه، ص ١٢٣.

[٥] – Out Look For Energy : aperspective to 2040, Exon mobil.2019 p 12.

[٦] – Ibid,p13.

[٧] **, 2020WorldOilOutlook2045**,Organization of the Petroleum Exporting Countries, OPEC Secretariat, October 2020,p 282.

والتنمية بحوالي ٧٥ مليون برميل يوميا في حين يقدر الطلب في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بحوالي ٣ مليون برميل في اليوم[٨] والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (4) إجمالي الطلب على الطاقة الأولية حسب المنطقة، 2018 - 2040:

المنطقة	مستويات ألف برميل نفط مكافئ النمو/د-				نمو ألف برميل نفط د مكافئ النمو	نمو النسبة السنوية %	حصة من الطلب العالمي على الطاقة %			
المنطقة	2018	2020	2030	2040	2018 - 2040	2018 - 2040	2018	2020	2030	2040
OECD أمريكا	56.0	56.7	56.6	55.3	0.7-	0.1-	19.6	19.3	17.2	15.5
OECD أوروبا	36.4	36.4	35.7	34.3	2.1-	0.3-	12.7	12.4	10.9	9.6
OECD آسيا أوقيانوسيا	18.2	18.1	18.1	17.9	0.4-	0.1-	6.4	6.2	5.5	5.0
OECD	110.6	111.2	110.5	107.5	30.1-	0.1-	8.7.	37.9	33.6	30.1
الصين	63.6	66.1	75.5	81.8	18.1	1.1	22.3	22.5	22.9	22.9
الهند	18.8	20.2	28.7	37.5	18.8	3.2	6.6	6.9	8.7	10.5
OECD	20.0	20.4	25.5	29.8	9.9	1.8	7.0	6.9	7.8	8.3
بلدان أخرى non - OECD	49.9	52.0	63.8	74.8	24.9	1.9	17.5	17.7	19.4	20.9
روسيا	14.8	15.0	15.5	15.8	1.0	0.3	5.2	5.1	4.7	4.4
أخرى أوروبا آسيوية	8.2	8.5	9.5	10.3	2.1	1.1	2.9	2.9	2.9	2.9
Non- OECD	175.3	182.2	218.4	250.1	74.8	1.6	61.3	62.1	66.4	69.9
العالم	285.9	293.4	328.9	357.5	71.7	1.0	100.0	100.0	100.0	100.0

لمصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط..

[٨] عبد الرحمن بن حمد الحمضي، **نظرة مستقبلية على اقتصاديات النفط العالمية حتى عام ٢٠٤٠**، الجزيرة، العدد ١٧٢٥٢، ٢٠١٩/١٢/٢٢. انظر الرابط الالكتروني:

https://www.al-jazirah.com/2019/20191222/ec3.htm

٠٢. تحديات الدولة النفطية –الجزائر -في ظل الرهانات الجيوطاقوية العالمية:

يقصد **بالدولة النفطية** هي الدولة المعتمدة بشكل أساسي في مصادرها ومواردها على النفط باعتباره المادة الأساسية في صادرات الخارجية ويشكل أيضا حيزا كبيرا في مداخيلها وفي الناتج المحلي لذا فجل السياسات التي تديرها الدولة –موازنة العامة- تكون مبنيه على سعره وعلى كميات الإنتاج فأي خلل في الإطار العام المشكل لهذه الثروة (تقني، فني، سياسي، اقتصادي ...) يكون له انعكاس بشكل مباشر على استمرارية الدولة.

وفي بعض الدراسات والأبحاث يقصد بها الدولة الريعية المنتجة للنفط ومعتمدة عليها في اقتصادها وتدير مختلف العمليات سواء في طبيعة تسيير نظام الحكم أو في إدارة المجتمع وتغلب على الدولة الريعية علاقات التوزيع وتغيب عنه علاقات الانتاج[٩] وبالتالي فالمورد النفطي هو المتحكم في بقاء الدولة.

فنجد مثل هذه الدول تواجه تحديات ومعوقات تعرقل مسارها التنموي واستمراريتها بشكل فعال ومستقر نظرا لكون اعتمادها بشكل كلي على مداخيل النفط يجعلها رهينة تقلبات الأسعار وتذبذباتها العالمية الأن هذه السلعة تخضع لضوابط خارج لما هو متعارف عليه في السوق (العرض –الطلب) بل هناك عوامل أخرى خارجة عن نطاق الدولة المنتجة بحد ذاتها بل الى عوامل سابقة الذكر.

ومن تحديات الدولة النفطية في ظل الوضع الجيو طاقوي العالمي يمكن ان نذكر بعض من ذلك أهمها[١٠]:

- من خلال التقارير الصادرة من الوكالات المتخصصة نجد الوكالة الدولية للطاقة المتجددة IRENA التي أكدت على أن هناك تحول في نظام الطاقة العالمي ضمن خريطة طريق ٢٠٥٠ بحيث العالم ينشر في تقنيات الطاقة المتجددة على نحو سريع حتى يتمكن من البدء في تحقيق الأهداف المنصوص عليها في اتفاق باريس ٢٠١٥ والمتضمن في بنوده الحفاظ على مقدار الارتفاع العالمي تفي درجة الحرارة بما يقل عن ٢° من الناحية التقنية ويكون له فوائد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لذا فمن الضروري من الدولة المعتمدة على النفط بشكل أساسي التحول نحو نظام عالمي للطاقة.
- اعتماد على قطاع الكهرباء الخالي من الكربون عن طريق توليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وبذلك تصبح الطاقة الكهربائية مستخدمة بشكل نهائي وخاصة وأن المؤشرات تدل على

---

٩ الزازية ستيتي، **الدولة الريعية في البلدان العربية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مجلد٨ العدد ١ ،٢٠١٥ غرداية، الجزائر.

١٠ **التحول في نظام الطاقة العالمي خارطة الطريق لعام ٢٠٥٠**، الوكالة الدولية للطاقة المتجددة،٢٠١٨، ص ٠٢. الرباط الالكتروني : www.irena.org

أنه بحلول ٢٠٥٠ يستهلك منها حوالي ٤٠%، كما سوف تصبح المركبات الكهربائية والمضخات الحرارية أكثر بروزا في العالم لذا كما يوصي التقرير أنه لابد على قطاعات الصناعة والنقل والبناء التكيف مع نظام الطاقة الجديد باستخدام مزيدا من الطاقات المتجددة[١١].

- ضرورة فتح التكوين في هذا المجال -الطاقات الجديدة - من خلال التعليم والتدريب مختصين حتى يتم مواكبة التحول وخاصة أن مؤشرات التقرير –سالف الذكر- أشار إلى ان نظام طاقة
- الجديد سوف يؤدي الى فقدان حوالي ٧,٤ مليون وظيفة في قطاع الوقود الاحفوري بحلول ٢٠٥٠ وفي المقابل سوف يخلق مجال الطاقات المتجددة حوالي ١٩ مليون وظيفة جديدة.[١٢]
- إن الاعتماد الكلي على الطاقة النفطية في مجال يتسم بعدم اليقين مع صعوبة التنبؤ بالسوق المستقبلية والإحصائيات المقدمة في تقارير الوكالات هي جزء صغير من فهم الكلي للنظام الطاقة في العالم لذا يتوجب على الدولة النفطية أخذ بعين الاعتبار كل جزئيات المرتبطة بسوق العالمي مع محاولة التكيف بإيجاد بدائل اقتصادية وطاقوية للخروج من تبعية المطلقة من الريع النفطي.
- شكلت الازمة الوبائية الأخيرة كوفيد ١٩ احد التحديات الاستراتيجية فيما يتعلق بالدولة المعتمدة على النفط حيث ان الازمة الصحية وعلى إثر غلق العالم بأسره في حركة النقل وتعطل مسار التجارة الدولية مع توقف لبعض النشاطات الاقتصادية انخفض الطلب بنحو ٢٩ مليون برميل يوميا في ٢٠٢٠ ليعود ويستقر في حدود ٥٠دولار بعد قرار الأوبك + بخفض الإنتاج بنحو ٦,٦ مليون برميل يوميا ما يمثل ٧% مقارنة ب٢٠١٩ مع اتراجع الطلب في الصين بنسبة ٧% والولايات المتحدة الامريكية بنسبة ٦% في الربع الأول من عام ٢٠٢٠[١٣] ومن هنا نتوصل أن التمسك بأسعار النفط بشكل كلي في تسيير شؤون الدولة تكون في حالة اللاّستقرار الدائم لذا يتوجب الاستفادة من تاريخ وقائع الاقتصادية في شقه المرتبط بالأزمات سعر سوق النفط التي مرت بالعالم وفي تاريخ المعاصر نجد الكثير منها نذكر على سبيل تراجع الطلب على النفط على إثر انتشار مرض الإيذز انخفض الطلب العالمي عام ١٩٨١ بمعدل ٨% ومع انتشار وباء انفلونزا الطيور عام ٢٠٠٩ انخفض الطلب على النفط في حدود ٨% بالإضافة إلى

---

[١١] نفس المرجع ، ص ٠٣..

[١٢] نفسه ٠٤.

[١٣] تركي حسن حمش، تأثير تراجع أسعار النفط بسبب جائحة كوفيد ١٩على مجال الاستكشاف والإنتاج في الصناعة البترولية، منظمة أقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، الكويت،٢٠٢١، ص ١١.

وباء ايبولا عام ٢٠١٤ /٢٠١٥في دول غرب افريقيا انخفض طلب بمعدل ٤٣[١٤]% اما الازمة الأخيرة كوفيد ١٩ أثرت كثيرا على نشاط الاستكشاف والحفر ففي الجزائر مثلا تراجع الى نسبة ٣٢% أي بمقدار ١٤ حفارة خلال عامي ٢٠١٩/٢٠٢٠ [١٥]كل هذه الأزمات تؤثر على عمليات الاستكشاف والتنقيب وتنعكس بشكل مباشر على استقرار النشاط النفطي لذا فأسعار النفط مرتبطة بعدة عوامل تتحكم فيها.

– تشير المؤشرات المستقبلية أن عالم ما بعد كوفيد فيه كثير من متغيرات الجيوبوليتيكية العالمية سواء على مستوى البنية النظام الدولي او هرمية القوة على مستوى العالم حيث تكون لقوى جديدة تأثير ودور خاصة الصين وروسيا وبعض اقطاب الاسيوية لذا فالرهان قائم على قدرة الدولة النفطية مواكبة تحولات الجديدة وتغيير نمط تفكيرها فيما يتعلق بالثروة النفطية وهذا بالعمل على رشادة النفقات مع تنويع العملية الاقتصادية وخروج بشكل تدريجي من النمط الريعي.

٠٣. الرؤية الاقتصادية الجزائرية الجديدة ٢٠٣٠(الطموحات –الواقع)

شكل الإعتماد شبه كلي على مداخيل النفط في إدارة شؤون الدولة بمختلف قطاعاتها إحد تحديات الكبرى بالنسبة للجزائر، ولتجاوز هذا المعطى ومحاولة بناء اقتصاد جديد قائم على رؤية شاملة انطلاقا من محاولة إعطاء تصورات نظرية لجسيد ذلك ومن أهم الأفكار المجسدة لرؤية ٢٠٣٠ في شقها الاقتصادي ما يلي:

-أن عملية التحول الاقتصادي قسمت على ثلاث مراحل ففي المرحلة الأولى (٢٠١٦-٢٠١٩) مرحلة الإقلاع أما المرحلة الثانية (٢٠٢٥-٢٠٢٠) مرحلة الاستقرار، مرحلة الثالثة (٢٠٣٠-٢٠٢٦) وهي مرحلة الخروج المطلق من تبعية الكلية للمحروقات والوصول الى اقتصاد متنوع قدر على المنافسة.

ولتنفيذ هذه الرؤية قامت السلطات العمومية بالإصلاح الهيكلي والمالي من خلال [١٦]:

قطاع المالي: - تعبئة الادخار المحلي عن طريق سندات الخزينة العمومية.

-ترشيد وتسقيف النفقات

---

[١٤] نفس المرجع ص ٣٠.

[١٥] نفسه ص ٣٧.

[١٦١٦] عطية خمخام، محمد علي الجودي، خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي (رؤية الجزائر ٢٠٣٠) وتداعيات جائحة كوفيد ١٩، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال /المجلد 70 العدد 02 /جانفي ٢٠٢١ص ٣٥٧.

-تقديم تسهيلات للمؤسسات التي تعاني عجزا ماليا من خلال إعادة جدولة ديونها الجبائية في مدة لا تتجاوز ٣٦ شهرا.

قطاع الاستثمار: - تشجيع الاستثمار في مجالات التي تقدم قيمة مضافة للاقتصاد الوطني مثل الطاقات المتجددة، صناعة المواد الغذائية، الاقتصاد الرقمي والمعرفة، الصناعات المكملة لقطاع المحروقات والمناجم

-تسهيلات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ترقية النشاطات المناولات .
- المحافظة على نسبة الدين الخارجي حيث بلغت نهاية ٢٠١٨ بحوالي ٤,٠٤٢ مليار دولار ما يعادل ٢,٣٧% من ناتج المحلي الخام.

قطاع التجارة الخارجية: يهدف هذا القطاع إلى تنويع صادرات غير النفطية الخارجية مع مراقبة كل عمليات الإستراد من خلال منح رخص لذلك، فالتجارة الخارجية ضمن رؤية ٢٠٣٠ تهدف إلى تحقيق نقطتين أساسيتان هما * تقليص الواردات: والتي بلغت أكثر من ٦٠ مليار دولار مع المحافظة على العملة الصعبة * تنويع الصادرات: من اجل دعم تمويل نمو اقتصادي متسارع.

قطاع المحروقات: وهو صلب الاقتصاد الجزائري فهدف هذا القطاع ضمن اجندة ٢٠٣٠ هو عملية التحول التدريجي نحو استغلال الطاقات غير التقليدية مع ضرورة ترشيد استهلاك المحلي للطاقة.

ولتحقيق ذلك عمليا تم منح استثمارات لشركة الوطنية الكبرى في الجزائر سوناطراك في مجال التكرير والبتروكيمياء من خلال اطلاق برنامج انجاز مصانع للتكرير بطاقة مقدرة بحوالي ٥ ملايين طن مع اطلاق مشروعين هما مركب تكسير زيت الوقود بقدرة ٤,٥ مليون طن من اجل رفع انتاج الوقود وكذا مركب لتحويل النافتا بقدرة ٣,٤ مليون طن[١٧].

أما في مجال البتروكيمياء هناك خمسة مشاريع مشروع تكسير الإيثان وغاز نفط مميع بطاقة واحد مليون طن من الاثليين، بالإضافة إلى مشروع إزالة الهيدروجين، و مشروع الميثانول ومشتقاته بسعة واحد مليون طن، ومركب المطاط التركيبي، ومشروع مركب العجلات بطاقة تقدر ب ٥ ملايين طن وحدة[١٨] .

وبالتالي فهذا القطاع يهدف الى استغلال المواد المشتقة من النفط وتحويلها الى صناعات قائمة بحذ ذاتها لتقليص فاتورة استرادها الخارجي خاصة البنزين المكرر مع محاولة تصديرها إلى دول الجوار في فضاء الافريقي أو المتوسطي.

[١٧] نفس المرجع ص،٢٥٨.

[١٨] مرجع نفسة،ص٢٥٩.

مجال الطاقات المتجددة: من بين الخطوات المتخذة في هذا الجانب تم وضع وزارة خاصة تحت اسم:

وزارة الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة : المتضمنة في سياساتها على اعتماد النموذج الطاقوي وقانون الانتقال الطاقوي واهتمام بالتغيرات المناخية وتوجيهات العالمية بالإضافة الى التكوين والبحث التطويري وتعد هذه الوزارة مكسبا حقيقيا لتحول نحو توظيف الطاقات المتجددة.

ففي هذا المجال ضمن اهداف استراتيجية لرؤية ٢٠٣٠ ولتحقيق الانتقال الطاقوي أقرت برنامجا لمواكبة التحول العالمي باتجاه الطاقات المتجددة لتجنب العجز الطاقوي خاصة مع زيادة الطلب المحلي ويهدف هذا التحول إلى تحقيق مزيج من الطاقة في انتاج الكهرباء تكون فيه مساهمة الطاقات المتجددة في حدود ٢٧% ما يعني أنه بحلول عام ٢٠٣٠ يكون نحو ٤٠% من اجمالي انتاج الكهرباء متأتية من الطاقات المتجددة[١٩] كما تسعى الجزائر من خلال برنامج ٢٠١٥ الى تحقيق قدرة إنتاجية ٢٢٠٠٠ ميغاواط من أصول متجددة مطلع ٢٠٣٠ عبر مرحلتين[٢٠]:

المرحلة الأولى: (٢٠١٥,٢٠٢٠) حيث يقدر القدرة الإنتاجية من أصول متجددة بحوالي ٣٣٦٠ ميغاواط وتمثل الطاقة الكهروضوئية حوالي ٣٠٠٠ ميغاواط اما طاقة الرياح فمقدرة ب١٠١٠ ميغاواط .

المرحلة الثانية: (٢٠٢١,٢٠٣٠) يتوقع ارتفاع استغلال الطاقات المتجددة في مشاريع جديدة في عدة ولايات ويتوقع ان تصل الطاقة الكهربائية الى ١٠٥٧٥ ميغاواط وطاقة الرياح ب٤٠٠٠ ميغاواط..

تشكل هذه الرؤية الجديدة آمالا واسعا لتحقيق قفزة اقتصادية والخروج من تبعية المباشرة وارتباط العضوي بأسعار النفط الذي يجعل من دولة رهينة وغير مستقلة في قرارتها وفي برامجها التنموية الهادفة لذا فتحقيق ذلك يتطلب توفير عدة قواعد أساسية لتخطي هذه معوقات

---

[١٩] نقلا من الموقع الالكتروني :

https://www.shamesdjazair.com/shamesdjazairacademy/

[٢٠] سارة جدي،طارق جدي،واقع وآفاق الطاقات المتجددة في الجزائر، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المدرسة العليا للتجارة مخبر الإصلاحات الاقتصادية والتنمية واستراتيجيات الاندماج في الاقتصاد العالمي، الجزائر ،ص ١١..

التي تحول دون تحقيق التطور الاقتصادي الذي ينعكس بصورة عامة على أنساق الأخرى للدولة ومن أبرز هذه القواعد:

- وجود إرادة حقيقية من طرف السلطات العمومية ومنفذي هذه الرؤية من (المؤسسات، رجال الاعمال) وتتجسد من خلال المراقبة والمتابعة القانونية لتسيير هذه الأهداف المرجوة.
- اصلاح النظام المالي والجبائي بشكل يسمح بحركية مالية أكثر حرية في تبادل التجاري.
- تكوين المورد البشري ضمن برامج مؤهلة تواكب اقتصاد المعرفة ويمكن ان نشير إلى خطوة الإيجابية بتخصيص وزارة منتدبة خاصة ب startup ضمن المشاريع الناشئة بالإضافة على وزارة منتدبة أخرى ومختصة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة كلها إجراءات إيجابية تدخل ضمن التحول التدريجي نحو انفتاح الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.
- إزالة كل العراقيل البيروقراطية الإدارية بشكل قاطع وإدخال التقنيات الحديثة (الرقمنة) في العمليات الاقتصادية حتى يتم التقليل من الفساد والنهب المال العام.
- تجنيد المجتمع المدني بمختلف اشكاله في العملية الاقتصادية من خلال اعتباره كشريك فعال وقوي في المراقبة والابلاغ عن الفساد.
- تشجيع قيمة العمل الحر من خلال فتح أبواب الاستثمار ضمن مشاريع صغيرة ومتوسطة حتى يتم الخروج من التفكير الريعي ودخول الى مجال الاعمال ما يخلق اقتصاد متنوع ويقدم قيمة مضافة في الناتج المحلي الإجمالي.
- تقديم تسهيلات للولوج على مجالات أخرى مثل الزراعة (الهضاب العليا، الصحراء الكبرى) والسياحة باعتبار الجزائر تزخر بإمكانيات هائلة في هذا المجال الذي يوفر يد عاملة مهمة ويقلل من البطالة.
- الولوج الى الأسواق الافريقية ضمن التجارة الخارجية لترقية الصادرات وخاصة وأن الفضاء الافريقي (مالي، النيجر، موريتانيا) هو فضاء قريب جغرافيا يسهل عملية انتقال السلع وبالتالي مثل هذه الأسواق تنوع في مداخيل العملة الصعبة وتخرج من رهان مداخيل النفط الغير مستقرة في أسعاره وفي أوضاعه.
- تحرير بعض مجالات التجارة وبذلك يكمن دور الدولة في المراقبة والتحصيل الجبائي .

خاتمة :

يعتبر توفر النفط في أي دولة هو عامل إيجابي من حيث كونه كمورد طبيعي هام لكن الاعتماد عليه بشكل كلي دون تحقيق الرشادة ومنطق التنمية المستدامة يحوله نقمة تعود بالسلب على مالكيه كما أن حتى امتلاكه اليوم في عالم متحرك ومتغير بقصوة شديدة، وضمن عوالم مختلفة سميتها عدم استقرار الدائم وفوضى في نظام دولي البقاء فيه للأقوى اقتصاديا ومعرفيا لذا فالدول المالكة للنفط اذا لم تستطع مواكبة تحول العلمي والمعرفي في مجالات الطاقات البديلة بتوظيف

التكنولوجيا الجديدة سوف تبقى أسيرة الأسعار ومتقلبات الجيو سياسية العالمية، للإشارة كذلك أن معظم الدراسات والتقارير الدورية تشير إلى أن سوق الطاقة المستقبلي سوف يشهد تغير ولو تدريجي في تحول نحو الطاقات المتجددة باعتبارها كطاقة مكافئة ومحافظة على تغيرات المناخية العالمية .

الدولة النفطية اليوم في تحديات جسيمة وهو انتقال الطاقوي من الاحفوري إلى الطاقات المتجددة بشكل يضمن سيرورتها وبقاءها كفواعل طاقوية مستقبلية في السوق العالمي وهذا لن يتأن إلا بالإرادة الحقيقية لحكومات الدول –الجزائر –بإيجاد استراتيجية وبدائل وحلول حقيقية متماشية مع التحول الحقيقي في نظام الطاقة، وبالتالي كل تأخر عن تغيير سوف تكون نتيجته قاسية خاصة على الأجيال المستقبلية.